الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس

استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19: البناء من أجل التحوّل

بالإشارة إلى الوثيقة CL 166/5، تم إعداد هذه الملاحظات التمهيدية لإطلاع الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس على آخر المعلومات.

رصد الاستجابات لجائحة كوفيد-19 على مستوى السياسات

بحسب توقعات الإصدار الأخير من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم، حتى من دون مراعاة آثار جائحة كوفيد-19، قد يرتفع عدد ناقصي التغذية في العالم ليصل إلى 840 مليون شخص بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تفاقم جائحة كوفيد-19 التوقعات الإجمالية للأمن الغذائي والتغذية بسبب تقويضها قدرة الأشخاص على شراء الأغذية. كما أن بؤر انعدام الأمن الغذائي تظهر في بلدان ومجموعات سكانية لم تكن تعاني منه في العادة. وقد أشار أيضًا تقييم أوّلي ورد في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2020 إلى أن الجائحة قد تضيف 132 مليون شخص إلى العدد الإجمالي لناقصي التغذية في العالم في عام 2020. ومن شأن التعافي المتوقع في عام 2021 أن يخفّض العدد المتوقع لناقصي التغذية بحلول عام 2030، ولو أن هذا الأخير سيبقى أعلى من المستوى المتوقع لولا حدوث الجائحة.

وفي إطار رصد أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي، قامت منظمة الأغذية والزراعة بجمع البيانات بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 ويناير/كانون الثاني 2021 باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وأظهرت النتائج حدوث زيادة بين عامي 2019 و2020 في معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي المزمن بمستوى معتدل أو حاد، وبمستوى حاد فقط، أو المستويين معًا، في اثني عشر من أصل أربعة عشر بلدًا شملها المسح وحيث كان تقييم سابق متاحًا. ومن بين هذه البلدان الاثني عشر:

- أظهرت سبعة بلدان زيادةً فقط في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد (مجتمعة)، إنما ليس في انعدام الأمن الغذائي الحاد وهي: سيراليون وزمبابوي وموزامبيق وغواتيمالا والسلفادور وجنوب أفريقيا والعراق؛
- وأظهر بلدان اثنان زيادةً في المستوى الحاد فقط وهما: النيجر وإثيوبيا؛
- وأظهرت ثلاثة بلدان تدهورًا على المستويين كليهما وهي: نيجيريا وأفغانستان وبوكينا فاسو.

وتظهر بيانات المنظمة أن حجم الزيادات متواضع. كما لا تتوفّر الأدلّة على حصول زيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي بين عامي 2019 و2020. وفي المتوسط، كان التغيير النسبي على المستوى المعتدل أو الحاد أكبر ممّا كان عليه على المستوى الحاد (10 في المائة مقابل 5 في المائة على التوالي).

إضافةً إلى ذلك، كانت المنظمة ترصد استجابات سياساتية قطرية محددة لجائحة كوفيد-19 وأثرها على النظم الزراعية والغذائية في أكثر من 30 بلدًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويبيّن التحليل أن القطاع قد أثبت أنه أكثر قدرة على الصمود من سواه. وتُعزى النتيجة إلى إعفاء واسع النطاق نسبيًا من الإجراءات التقييدية وأيضًا إلى السياسات الرامية إلى دعم سلاسة أداء الإنتاج الزراعي والغذائي والأسواق.

إنما ارتفعت مستويات نقص التغذية المزمن وانعدام الأمن الغذائي الحاد، لا سيما بفعل آثار الانكماش العالمي الذي أثّر على المجموعات السكانية الأضعف (أي النساء، والأطفال، والشباب، والفقراء الحضريين والريفيين من بين غيرهم)، من

خلال تراجع فرص العمل والمداخيل. وقد ساعدت القرارات المواتية التي اتخذتها الحكومات في مجال السياسات والتي تستهدف قطاعي الزراعة والأغذية في التكيّف ضمن الإطار الإجمالي للقيود، وبخاصة:

- دعم الزراعة وإنتاج الأغذية على الصعيد المحلي من خلال توفير الإعانات، والتوزيع المباشر للمدخلات الزراعية، وتشجيع المكننة والبستنة المنزلية، من بين جملة إجراءات أخرى.
- وتوفير الدعم المالي وتيسير الحصول على قروض ائتمانية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وجهات فاعلة أخرى في القطاع الخاص.
- والاستخدام المحدود والقصير الأجل للإجراءات المقيّدة للواردات والصادرات على حدّ سواء، وعوضًا عن ذلك زيادة المرونة في الإجراءات المتصلة بالتجارة على الحدود وفي إجراءات تيسير التجارة من أجل ضمان استمرارية سلاسل الإمدادات.

ولطالما كان كلّ من الحكومات والشركاء في التنمية/العمل الإنساني يوفّر الدعم لضمان سبل عيش المجموعات السكانية الأكثر ضعفًا في جميع البلدان المشاركة في المسح تقريبًا. غير أن هذا الدعم لم ولن يكون كافيًا للتعويض عن آثار الانكماش. وبالفعل، لقد اعتمد توسيع نطاق الدعم للنظم الزراعية والغذائية وسبل العيش والحفاظ على هذا الدعم على قدرة البلدان على حشد موارد إضافية، وسوف يبقى معتمدًا عليه، أو على تغيير أهداف الموارد الموجودة التي لها تداعيات على تطوير النظم الزراعية والغذائية في الأجل الطويل.

برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

يتمثل هدف برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها على نطاق المنظمة بتأمين مبلغ قدره 1.32 مليار دولار أمريكي. وقد تلقّى هذا البرنامج، حتى منتصف شهر مارس/آذار 2021، مساهمات مؤكدة ومتعهد بها بقيمة 247 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 19 في المائة من الهدف الإجمالي. أمّا المساهمات الطوعية، التي توجَّه إلى المشاريع الإنمائية وحالات الطوارئ، فتبلغ 218 مليون دولار أمريكي، من بينها 106 ملايين دولار أمريكي على شكل مساهمات مؤكدة و112 مليون دولار أمريكي على شكل مساهمات قيد التجهيز. وتبلغ موارد المنظمة المستثمرة حاليًا في البرنامج ما قيمته 29.8 ملايين دولار أمريكي.

ويعدّ حاليًا البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وكندا، واليابان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الشركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب الخمس الأولى، تليهم بلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية والسويد التي وفّرت أيضًا دعمًا كبيرًا لهذه المبادرة في المنظمة. وقد تحوّلت حصة المساهمات الطوعية المصادق عليها والموجّهة إلى التنمية من نسبة أساسية قدرها 9 في المائة إلى مستوى حالي بلغ 25 في المائة من إجمالي المساهمات المصادق عليها. أمّا المساهمات الطوعية المتوقعة التي تستند أهدافها إلى التنمية، فقد سجّلت تقدمًا من نسبة أساسية قدرها 37 في المائة إلى حصة حالية تبلغ 50 في المائة من إجمالي المساهمات المتوقعة.

وترد أدناه أمثلة على النتائج والأنشطة في مجالات العمل ذات الأولوية في هذا البرنامج:

(1) ضمان توافر الأغذية وتحقيق الاستقرار في الحصول عليها وضمان استمرارية سلسلة الإمدادات الغذائية الأساسية لأكثر الفئات ضعفًا. بالفعل، إن 24 مليون شخص ممّن يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي والمهدّدين

بآثار جائحة كوفيد-19 قد تلقّوا الدعم الطارئ لسبل عيشهم وقدر أكبر من التحويلات النقدية في البلدان الـ34 التي تركّز عليها خطة الاستجابة الإنسانية العالمية.

(2) تعزيز قدرات الحكومات على الاستثمار في مرحلة التعافي ما بعد كوفيد-19 ووضع مؤشر شهري جديد لمعدل الحماية الإسمي من أجل إجراء تقييم في الوقت المناسب للحوافز الإيجابية/السلبية التي ولّدتها سياسات مختلفة لسلاسل القيمة. وهو يشكل أداةً للتوصية باستجابات على مستوى السياسات من أجل تيسير التعافي الاقتصادي.

(3) تعزيز الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني التي تستجيب للصدمات من أجل التصدي لآثار الجائحة (مثلًا في رواندا والصومال)، مع ربط الحماية الاجتماعية بسبل العيش في الزراعة والمناطق الريفية، واعتماد نهج قطري متكامل لتوفير فرص عمل لائقة للشباب في النظم الزراعية والغذائية المتكيفة مع كوفيد-19.

(4) توفير الدعم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرة على الصمود لدى المجموعات السكانية الأضعف مع التركيز على السكان الأصليين في أربعة بلدان. ويرد التحوّل الأخضر في سياق القدرة على الصمود من أجل التعافي في ستة بلدان إضافية.

التحالف من أجل الغذاء

يمثل التحالف من أجل الغذاء اتحادًا عالميًا متعدد أصحاب المصلحة، وشبكة من الشبكات لتيسير العمل العالمي الموحد من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

ويرمي التحالف إلى حشد الالتزام السياسي، والموارد المالية، والابتكار والخبرة الفنية مع إقامة مساحة محايدة للحوار بين البلدان والشركاء الرئيسيين دعمًا للفئات السكانية الأضعف. ويقوم التحالف من أجل الغذاء حاليًا بحشد الدعم لبرنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ويتضمن متطلبات تشغيلية بقيمة 1.32 مليار دولار أمريكي. لهذه الغاية ومن أجل توفير المعلومات عن الاحتياجات والطلبات على أرض الواقع، تستضيف المنصة الإلكترونية عبر الإنترنت التابعة للتحالف من أجل الغذاء 100 صحيفة إجراءات أعدّتها المكاتب القطرية للمنظمة والفرق المعنية بجائحة كوفيد-19، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية والمكاتب الميدانية.

إضافةً إلى ذلك، سوف يوفّر التحالف من أجل الغذاء دعمًا كبيرًا لجدول أعمال الأمن الغذائي لمجموعة العشرين برئاسة إيطاليا، بهدف حشد المساعدة السياسية والمالية في عددٍ من مجالات الدعم ذات الأولوية في سياق جائحة كوفيد-19. وسوف تقوم المنظمة بإطلاق وتيسير *الدعوة لتقديم الاقتراحات*، الأمر الذي سوف يمنح الأعضاء في المنظمة فرصةً لتقديم اقتراحاتهم وإبداء اهتمامهم بتلقي الدعم.

السيد Máximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين